

## الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

### اختصاصات جهة اتصال القطاع الخاص على الصعيد القطري

#### 1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات،<sup>1</sup> غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،<sup>1</sup> الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص في عملية الرصد على الصعيد القطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

ومثلو القطاع الخاص مدعوون، ورابطاته مدعوة، إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (الحوار بين القطاعين العام والخاص)، ومن خلال المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد. وسيتم تسهيل هذه المشاركة في العملية عن طريق تعيين "جهة اتصال للقطاع الخاص" في كل بلد مشارك.

ورابطات القطاع الخاص وشبكاته في البلدان النامية المهتمة بالمشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوة إلى المشاركة بأن تقترح على المنسق الوطني جهة اتصال للقطاع الخاص.

#### 2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية للقطاع الخاص:

- تكون تابعة لشبكة قطاع خاص/رابطة أعمال تجارية/غرفة تجارة قطرية مشاركة في الحوار حول السياسات وتقديم النصح بشأن تنمية القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، يُشجّع بصفة خاصة على مشاركة الأفراد المنضوون والمنظمات المنضوية في منصات الحوار بين القطاعين العام والخاص القائمة مسبقا؛
- تحتفظ بشبكة قوية من الاتصالات بجميع رابطات الأعمال التجارية الأخرى في البلد.

<sup>1</sup> المنسق الوطني هو الممثل الذي تعينه حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حين المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القطرية كلما توافرت).

### 3- الدور

جهة اتصال القطاع الخاص مدعوة إلى الرجوع إلى دليل الرصد لكي يكون لديها فهم شامل للدور المنوط بها في تمرين الرصد (انظر، بصفة خاصة، الجزء الثاني، الصفحة 19 [من النص الإنكليزي] من "إرشادات لأصحاب المصلحة الآخرين"). وترد في المرفقين 1 و2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ عن البيانات.

وسيكون متوقعاً من جهة الاتصال المختارة الخاصة بالقطاع الخاص ما يلي:

- تمثيل رابطات الأعمال التجارية و/أو الغرف التجارية القطرية الأخرى والتنسيق معها خلال المشاورات مع المنسق الوطني الحكومي وجهات اتصال أصحاب المصلحة الآخرين (مثلاً، مقدمي التعاون الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال)، ولا سيما خلال اجتماعات الاستهلال والتحقق؛
- المشاركة في تقييم المؤشر 3؛
- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد.

### 4- الأنشطة الرئيسية

جهة اتصال بلقطاع الخاص مدعوة إلى المشاركة في تمرين الرصد باتباع الخطوات الموضحة أدناه. وقد وُضعت هذه الاختصاصات لكي تقدم الإرشاد لجهة اتصال القطاع الخاص، بيد أن العملية تسمح بالمرونة وتشجّع على أن تكون الأنشطة المقترحة مبنية - إلى المدى الممكن - على الأطر والعمليات الخاصة بالبلد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تستند مشاركة القطاع الخاص في هذه العملية إلى المنابر القائمة للحوار بين القطاعين العام والخاص.

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). يُتوقع من المنسق الوطني أن يعقد اجتماعاً استهلالياً مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا في العملية، والاتفاق على الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة اتصال القطاع الخاص إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

- (2) جمع البيانات والتحقق منها (تشرين الثاني/نوفمبر - آذار/مارس 2016).

جمع البيانات: جهة اتصال القطاع الخاص مدعوة إلى المشاركة النشطة في تقييم المؤشر 3، الذي سيقوم بتنسيقه المنسق الوطني. ويُتوقع من جهة اتصال القطاع الخاص أن تتشاور مع من تمثلهم (أي ممثلي القطاع الخاص في البلد)، وتقدم التعليقات الموحدة إلى المنسق الوطني.

التحقق من البيانات: يُتوقع من جهة اتصال القطاع الخاص أن تشارك في التحقق من البيانات التي تم جمعها فيما يخص المؤشر 3. ويمكن للمنسق الوطني أن يقرر إجراء عملية التحقق خلال اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين.

للحصول على مزيد من المعلومات عن عملية جمع البيانات والتحقق منها، يرجى الرجوع إلى دليل الرصد.

- (3) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016). جهة اتصال القطاع الخاص مدعوة إلى استهلال المناقشات حول النتائج المستخلصة من تمرين الرصد

و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن يتخذ جميع شركاء التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

## 5- عملية تحديد جهة اتصال للقطاع الخاص

في حين لا توجد عملية محددة سلفاً لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القطرية)، فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدعو شبكات القطاع الخاص/رابطات الأعمال التجارية/غرف التجارة القطرية إلى الاتفاق مع الحكومة على الجهة التي يمكنها أداء دور جهة الاتصال على أفضل وجه.

وتُشجّع منابر الحوار القائمة بين القطاعين العام والخاص على المشاركة بصفة جهات اتصال. كما يدعو فريق الدعم المشترك المنابر العالمية الأخرى لمنظمات المجتمع المدني (مثلاً، شراكة منظمة المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية) إلى تقديم توصيات بشأن أنسب المرشحين على الصعيد القطري لأداء هذا الدور. ويدعو أيضاً فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنظمات العالمية الأخرى التي تركز على تنمية القطاع الخاص (مثلاً، اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعية، والشراكة من أجل الازدهار، ومركز المشاريع الدولية الخاصة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة)، إلى تقديم توصيات بشأن المرشحين المناسبين جيداً على الصعيد القطري.

ومن أجل التمثيل، يشجّع فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تحديد جهتي اتصال للقطاع الخاص (في الوضع الأمثل): جهة اتصال تمثل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وأخرى تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعكس تنوع المساهمات والأولويات في تنمية القطاع الخاص.

## 6- المدة

تبدأ مشاركة جهة الاتصال الخاصة بالقطاع الخاص على الصعيد القطري في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

**المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة**

النشاط؟	الجهة؟
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها</li> <li>- توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8</li> <li>- تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3</li> <li>- تيسير الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب، والمساهمة في التحقق من البيانات</li> <li>- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	مقدمو العون
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	منظمات المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال)</li> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	نقابات العمال
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	البرلمانيون
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد</li> </ul>	السلطات المحلية

**المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ عن البيانات**

**بالنسبة لكل مؤشر:**

✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟

✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

نوع البيانات	نقابات العمال	القطاع الخاص	منظمات المجتمع المدني	مقدمو العون	الحكومة	المؤشرات
كمية ونوعية				■	■	1 استخدام أطر النتائج القطرية
نوعية			جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	2 البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
نوعية	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	3 إشراك القطاع الخاص
كمية				■		5أ القابلية للتنبؤ (سنويا)
نوعية					■	5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)
كمية				■	■	6 إدراج المعونات في الميزانية
نوعية					■	7 المساءلة المتبادلة
نوعية					■	8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
كمية				■		9 استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات